المصرف الدولي للتجارة و التمويل (ش.م.س)
The International Bank For Trade & Finance

الرقم: H.O/20220600754
التاريخ : 2022/06/20

السادة سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة,

نرفق لكم نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل المنعقد بتاريخ 2022/06/14 .

راجين الاطلاع

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المصرف الدولي للتجارة والتمويل
الرئيس التنفيذي

رقم الوارد: 676
التاريخ 2022/06/20
سوق دمشق للأوراق المالية

ص.ب : ١١٠٥٨ • شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٨٨٠٠٠٠ • فاكس ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٢٥٧٨٨
P.O.BOX : 11058 • Pakistan Str • Damascus • Syria • Tel:00963 11 23880000 • Fax:00963 11 2325788
(شركة مساهمة مغفلة عامة) رأس مالها /٨,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط ثمانية مليارات وأربعمائة مليون ليرة سورية لاغير • سجل تجاري ١٣٨٨٥
www.ibtf-sy.com

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

لشركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ش.م.س.ع

المنعقد بتاريخ 2022/06/14

في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الثلاثاء الموافق لـ 2022/06/14 عقدت الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)اجتماعها في فندق الشيراتون/ قاعة أمية في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150-173-176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في النشرة الالكترونية لصحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- جريدة الثورة العدد/584/ ، تاريخ2022/05/26 ، والعدد رقم/585/ ، تاريخ 2022/05/27.
- جريدة البعث العدد/579/تاريخ 2022/05/26، والعدد رقم /580/، تاريخ 2022/05/27.

تم الالتزام بأحكام المادتين 179و 180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى المصرف.

ترأست الجلسة الدكتورة ديالا الحج عارف بصفتها نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

وتم اختيار كل من السادة المساهمين : الدكتور عمر الحسيني والدكتور وليد الأحمر مراقبين تصويت.

كما عُيّنت الآنسة جنان الكجو مدوناً لوقائع الجلسة .

وحضر كل من :السيد أيمن أبو زيتون والانسة جورجيت النصر مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب الصادر عن الوزارة رقم 2991/8647 تاريخ 05/ 2022/06.

وحضر كل من السيد محمود علي باشا والآنسة نور زغلول والسيدة رولى حسن والسيد وائل قطان بديلا عن السيد نادر منصور كمندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/2733/ص تاريخ 2022/6/06 والكتاب اللاحق له رقم 16/2893/ص تاريخ 2022/01/13.

صورة طبق الأصل
٢٠ حزيران ٢٠٢٢

كما حضر كل من السيد شادي عباس والآنسة زبيدة فاكهاني كمندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ، بموجب الكتاب (رقم 625/ص – إ. م) تاريخ 2022/05/31.

وحضر السيد فرزت العمادي مدقق الحسابات المنتخب من قبل الهيئة العامة للمصرف عن عام 2021.

وحضر كذلك أعضاء مجلس الإدارة السادة: حسان يعقوب ومسعود صالحة ونادر حداد ومصطفى العبدالله الكفري .

وتغيب السادة :عمار الصفدي وعمرو موسى ومحمد سعيد الدجاني ونضال لطفي أحمد بعذر مقبول عن هذا الاجتماع .

كما حضر السيد فادي الجليلاتي الرئيس التنفيذي للمصرف.

تم استعراض الصحف التي نشرت الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة ، فتبين أن النشر قد تم حسب الأصول والقانون ، وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة العادية ، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل للبدء بالجلسة بحضور مساهمين يملكون أصالة وإنابة عدداً من الأسهم وهي تشكل نسبة 58.259% من رأسمال المصرف والتي تزيد عن النسبة القانونية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الادارة .

وبعد التأكد من مراعاة أصول تطبيق القانون ، أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها ، كما أعلن المساهمون المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وعن مهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها .

افتتح الرئيس الجلسة وتلا على المجتمعين جدول الأعمال الذي يتضمن الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ قرار فيها ، وهي على الشكل التالي :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2021 و خطة العمل للسنة المالية المقبلة 2022 .
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة لعام 2021 .
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.

4. انتخاب مدققي الحسابات و تحديد تعويضاتهم .
5. المصادقة على تعويضات مجلس الإدارة لعام 2021 و البحث في تعويضات عام 2022.
6. تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة .
7. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الدورة المالية لعام 2021 .

وقبل البدء بمناقشة جدول الأعمال تم استعراض ماتم من انجازات للمصرف الدولي خلال العام 2021 من خلال عرض تلفزيوني .

البند الأول : سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2021 و خطة العمل للسنة المالية المقبلة 2022

تلا رئيس الجلسة تقرير مجلس الإدارة ، والذي تضمن استعراض ماتم انجازه والنتائج التي حققها المصرف حتى نهاية عام 2021 على مختلف الأصعدة وخطة المصرف لعام 2022، كما تضمن تقرير مجلس الادارة التطورات والأحداث الرئيسية التي مرت على المصرف خلال عام 2021 ، حيث تمكن المصرف بالرغم من الظروف الاستثنائية والتحديات التي واجهت الاقتصاد الوطني وألقت بظلالها على القطاع المصرفي خلال عام 2021 من مواصلة الأداء الجيد بخطى ثابتة، وتعزيز موقعه الريادي في القطاع المصرفي، في ظل الإجراءات والسياسات النقدية الناجحة التي اتخذتها الجهات الحكومية ولعبت دوراً رئيسياً في تحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف، مع توفير هيكل أسعار فائدة يتوائم مع متطلبات التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

هذا ومع استئناف منح وتجديد التسهيلات الائتمانية وفق الضوابط التي حددها مجلس النقد والتسليف، كان للمصرف مساهمته الإيجابية في الاقتصاد الوطني من خلال استمرار نمو مؤشراته المالية، والتوسع في منح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة وإطلاق حزمة جديدة من المنتجات والخدمات المصرفية.

وأضاف رئيس الجلسة أن أرباح مجموعة المصرف بلغت قبل الضريبة مامقداره /57.5/ مليار ليرة سورية منها أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة بقيمة /57.03/ مليار ليرة سورية ، كما تمكنت المجموعة خلال العام من تحقيق نمو في إجمالي الدخل الناجم من الفوائد والعمولات والرسوم بنسبة 58.20% ليصل إلى /9.3/ مليار ليرة سورية . وتعكس النتائج المالية الأخرى متانة المركز المالي، إذ بلغ مجموع الموجودات بنهاية العام /614/ مليار ليرة سورية أي بزيادة نسبتها 83.77% عن عام 2020، فيما ارتفع رصيد إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية بمقدار /35.71/ مليار ليرة

سورية ليصل إلى /95.90/ مليار ليرة سورية بزيادة نسبتها 59.34% عن العام السابق، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية /124.4/ مليار ليرة سورية مقابل /68.06/ مليار ليرة سورية في نهاية عام 2020.

وقد انعكست النتائج المتحققة بشكل إيجابي على المؤشرات الأساسية لأداء المصرف حيث بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 116% ونسبة كفاية رأس المال 46.63% وهي تزيد عن النسب المحددة من قبل مصرف سورية المركزي ولجنة بازل، الأمر الذي يظهر القوة المالية للمؤسسة وقدرتها على الحفاظ على تحقيق الربحية، هذا إضافة إلى المحافظة على معدلات عوائد جيدة ونسبة منخفضة للديون غير المنتجة.

كما بلغ سعر سهم المصرف /1000.59/ ليرة سورية بنهاية عام 2021 مما جعل القيمة السوقية لأسهم المصرف تصل إلى /84.05/ مليار ليرة سورية.

- بتاريخ 27 أيلول 2021 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة النهائية على زيادة رأس مال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بمبلغ /3.15/ مليار ليرة سورية عن طريق ضم الأرباح المدورة ليصبح رأس مال المصرف /8.4/ مليار ليرة سورية.
- بلغ عدد فروع المصرف العاملة /19/ فرع بنهاية عام 2021، حيث تم افتتاح فرع التاون سنتر داخل المول بدلاً من الفرع السابق لتلبية العملاء بشكل أكثر فعالية، ونتيجة لوجود كثافة في توزع فروع المصرف ضمن نطاق قريب داخل مدينة دمشق ولغاية إعادة توزيع مقرات الفروع وضبط النفقات وتخفيضها فقد قام المصرف بإغلاق الفروع التالية:
  - فرع شارع الفردوس اعتباراً من 2021/2/16 ودمجه مع فرع أبو رمانة.
  - فرع فندق الداماروز بتاريخ 2021/12/17 ودمجه مع فرع المزة.
  - فرع القصاع بتاريخ 2021/10/31 لاستخدامه كمقر لموظفي الإدارة العامة بدلاً من استئجار مقر جديد لهم.
  - وكان المصرف قد أغلق فرع القامشلي بتاريخ 2021/2/15 في ظل الأوضاع التي تمر بها المنطقة.
- في منتصف العام 2021 تم استئناف خدمة الصرافات الآلية لتلبية احتياجات المواطنين من السحب النقدي وتم التعاقد مع شركة مرخصة لخدمات الدفع الالكتروني لتقديم خدمات متميزة في

كافة مناطق ومحافظات القطر. ويجري العمل على إطلاق خدمات الدفع الالكتروني كاملة خلال النصف الأول من العام الحالي.

- بتاريخ 2021/9/30 تم تجميد أعمال شركة المركز المالي الدولي للخدمات والوساطة المالية التابعة للمصرف لعامي 2021 و2022 مؤقتاً نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية وفرض ضريبة أرباح مرتفعة على الرغم من تحقيقها خسائر.

ضمن هذا الإطار وتوازياً مع انتهاج سياسة إعادة الإعمار والتوجه الحكومي نحو تعزيز إقراض الشركات المتوسطة والصغيرة والصناعية منها بشكل خاص مع الأخذ بالاعتبار استمرار التحديات التي تواجه القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني عموماً على المدى المنظور، فقد تم اعتماد خطة عمل طموحة وتتوخى أقصى درجات الحيطة والحذر أساسها تنمية وتنويع المحفظة الائتمانية في ظل الفرص المتاحة وترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتوخي أفضل فرص الاستثمار، وسنواصل مسيرتنا متطلعين بأمل إلى آفاق مستقبل أفضل ونحن على ثقة بقدرة المصرف الذي سيسعى باستمرار إلى إحداث نقلات نوعية في مستوى خدماته وتحسين موقعه المحلي والإقليمي من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية وتحقيق الأهداف الواردة فيها. وبالحديث عن الخطة المستقبلية للعام 2022 فقد وضح رئيس الجلسة أن الخطة الاستراتيجية تستند على تحسين موقع البنك في السوق المصرفي و زيادة الحصة السوقية في المنتجات الرئيسية و تحقيق نمو أعلى من السوق في القطاعات المستهدفة و زيادة الكفاءة و تحسين الربحية و تنمية وتطوير الموارد البشرية وتحسين الأداء .

وبهذه المناسبة تقدمت رئيس الجلسة بخالص الشكر لحكومة الجمهورية العربية السورية وإلى كافة مؤسساتها الرسمية وخص بذلك مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية على جهودهم ودعمهم المتواصل. كما سجّلت الشكر والامتنان لكافة المساهمين والمودعين والعملاء على ثقتهم الغالية، معبرة عن الاعتزاز بالعلاقة معهم , كماتوجهت بالشّكر والتقدير إلى الشريك الاستراتيجي / بنك الإسكان على الدعم الذي يقدمه للمصرف الدولي سواء من حيث التدريب ونقل الخبرات و المهارات وبما أسهم و يسهم في تحقيق نتائج طيبة . كما شكرت رئيس الجلسة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة وعلى رأسهم السيد عمار الصفدي /رئيس المجلس على جهوده الكبيرة ومتابعته الحثيثة للمصرف وبما يصبو في تحقيق افضل النتائج مؤكدة على دور رئيس وأعضاء المجلس الأساسي وعطائهم المستمر والشكر موصول أيضا الى الرئيس التنفيذي وكافة موظفي الإدارة التنفيذية في مختلف مواقع عملهم على جهودهم المخلصة ومثابرتهم وعلى سعيهم المتواصل لتحقيق أهداف وتطلعات المصرف.

وختاماً تمنت رئيس الجلسة للمصرف المزيد من التطور والتقدم والازدهار بما يخدم بلدنا الغالي ويساهم باستمرار نموه ورفعته في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد حفظه الله ورعاه، ووفقنا المولى جميعاً لخدمة مؤسستنا الرائدة ووطننا الغالي واقتصاده .

من جانبه قدم الرئيس التنفيذي للمصرف السيد فادي الجليلاتي ملخصاً عن أعمال المصرف المنجزة خلال النصف الثاني من العام 2021 مبيناً أبرز أعمال وإنجازات المصرف خلال عام 2021 لاسيما النصف الثاني منه، وخطته المستقبلية للمرحلة القادمة والرامية إلى تحقيق نتائج أبعد بكثير مما تم انجازه حتى الآن ، واستعرض أهم الإنجازات على صعيد النتائج المالية مبيناً بأن المصرف قد حقق ارباح صافية قبل الضريبة بواقع 472 مليون ليرة سورية بنهاية عام 2021 وذلك بعد استبعاد أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة البالغة 57 مليار ليرة سورية.

وارتفع صافي الدخل من العمولات والرسوم بنسبة 80.80% ليبلغ 2.7 مليار ليرة سورية، كما ارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة نمو وقدرها 50.49% ليبلغ 6.6 مليار ليرة سورية بعد أن نجح في تنشيط وزيادة المحفظة الائتمانية بنسبة نمو بلغت 59.27% عن العام السابق لتبلغ 95.9 مليار ليرة سورية بنهاية العام.

كما ارتفع صافي الدخل من العمولات والرسوم بنسبة 80.80% ليبلغ 2.7 مليار ليرة سورية .

وارتفعت القيمة السوقية لسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة نمو وقدرها 36.03% .

مع تحقيق المصرف ارباح تشغيلية صافية ناجمة عن التعامل بالقطع الاجنبي بواقع 1.24 مليار ليرة سورية وبنسبة نمو 110.5% .

كما ارتفع اجمالي ودائع العملاء بنسبة نمو 70.62% لتبلغ 352.9 مليار ليرة سورية .

في حين انخفضت نسبة الديون غير المنتجة بواقع 1.64% نتيجة المتابعه الحثيثة لملفات العملاء المتعثرين .

كما استعرض الرئيس التنفيذي السيد فادي الجليلاتي وعلى صعيد أنشطة وأعمال المصرف مشيداً بجهود كافة موظفي المصرف وبدور الشريك الاستراتيجي (بنك الإسكان) في دعم ومساندة المصرف مما أدى إلى تحقيق عدة انجازات من أبرزها:

تحديث السياسات والإجراءات وإعادة هيكلة أعمال إدارة الائتمان **من خلال الفصل بين الجهة المعنية بإدارة العلاقة مع العملاء في مجال منح التسهيلات الائتمانية عن الجهة المعنية بالمراجعة والتنفيذ والمعالجة للملفات الائتمانية توافقاً مع متطلبات بازل 2 والمعيار المحاسبي الدولي وبما يهدف إلى تلافي حالات التحيز أو تضارب المصالح وضمان جودة المحفظة، مع تحديث السياسة الائتمانية.**

مع العمل على توسيع وتطوير أعمال المنتج الائتماني لتشمل أكبر شريحة من عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة بكافة القطاعات الاقتصادية، وقطاع الأفراد وتعزيز التعاون مع النقابات المهنية.

كما تم إعادة النظر بأسعار الفوائد على التوظيفات والعمولات على الخدمات وتحسينها بما ينسجم مع السوق المصرفي .

وبالنسبة لشبكة فروع المصرف فقد بين بأنه قد تم العمل على اعادة تموضع الفروع من خلال التوزيع السليم والمدروس لشبكة فروع المصرف، والاستفادة المثلى من مواقع الادارة والفروع بهدف ضبط النفقات والحصول على الجدوى القصوى من كل موقع عمل للمصرف. وإضافة صرافات آلية جديدة.

مع الإشارة الى افتتاح فرع في مول التاون سنتر وتعديل أوقات دوامه ليصبح أول فرع بنك في سورية يعمل في أيام الجمعة والسبت.

مع توجه المصرف خلال العام 2022 الى إنشاء مركز ائتمان متخصص في محافظة طرطوس لتخديم المنطقة الساحلية.

مع قيام المصرف بتفعيل عملية التحول الرقمي تدريجيا , حيث تم إطلاق خدمة سداد وتطبيق الموبايل البنكي وهناك حزمة منتجات رقمية ستفعل قريباً.

مع الإشارة ايضاً الى أن هناك عمل دؤوب على متابعة الاجراءات الكفيلة بتحصيل حقوق المصرف.

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة لعام 2021 .

قام السيد فرزت العمادي –مدقق الحسابات–بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وقد بين فيه بأن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول لعام 2021 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المعتمدة وللإرشادات والتوجيهات ذات الصلة وتعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وأوصى بالمصادقة عليها ، كما أوضح خلال عرضه بعض النقاط الرئيسية الخاصة بالملاحظات والإيضاحات الواردة في التقرير والتحفظات المذكوره فيه .

البند الثالث: مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وفق ماورد فيهما ، فأبدى الحضور رضاهم عن عمل الشركة .

كما جرت مناقشة الارباح والخسائر وفيمايلي المداخلات التالية من السادة المساهمين :

بدأ المساهم خليل ابراهيم الخشة بالطلب من السيد الرئيس التنفيذي بأنه وبعد الرجوع الى التقرير السنوي وبالمقارنة مع نهاية 2020 و نهاية 2021 بيان ايضاحات عن سعر السهم الذي لا يعكس القيمة الحقيقية التي تهم المساهم والبيانات المالية والأرباح وبدلات وتعويضات مجلس الادارة ومنافع الادارة العليا والخسائر والارباح التشغيلية واجمالي الدخل التشغيلي وصافي الارباح وبيان ماهي أسباب الفروقات بين نهاية عام 2020 ونهاية عام 2021 .

من جهته أجاب السيد الرئيس التنفيذي على تساؤلات السيد خليل ابراهيم الخشة مبيناً بأن ما يهم المساهم هو ربحية السهم وليس سعر السهم في السوق المالي كون سعر السهم بالسوق يتعلق بالعرض والطلب ، أما بالنسبة للدخل التشغيلي فإن نسبة النمو لا تتناسب مع نسبة نمو النفقات التشغيلية حيث يعزى ذلك الى تكبد المصرف نفقة ضريبة رواتب غير السوريين , بناءاً على تكليف وزارة المالية ، أما بالنسبة لمقارنة إجمالي الدخل التشغيلي مابين 2020 وعام 2021 فهنا نسبة النمو إيجابية وهي بواقع /37% / .

كما طلب المساهم السيد ريحي الاحمر من السيد الرئيس التنفيذي تقديم اضاءة عن أرقام الديون العاملة والديون المعدومة الغير قابلة للتحصيل ، وتمنى وجود أرباح خلال العام 2022 .

فأجاب السيد الرئيس التنفيذي أن نسبة المديونية انخفضت بنسبة 2% ولدينا قرض واحد قيمته تشكل مانسبته 60 % من إجمالي قيمة الديون غير العاملة وهناك خطوات ايجابية لتحصيل حقوق المصرف عبر القضاء وبالتنسيق مع السادة مصرف سوريا المركزي في حين تشكل نسبة الديون غير العاملة 38.22% ولدينا مخصصات تغطيه , والمصرف يعمل حالياً وبشكل دؤوب لمتابعة ملفات العملاء المتعثرين لتحصيل حقوق المصرف .

وبمداخلة من المساهم ابراهيم طلحة تمنى أن يكون توجه البنك تنموياً واقترح تشكيل شركة قابضة مما سيؤدي الى تضاعف الأرباح وتوظيف الأموال .

فردت السيدة رئيس الجلسة بأننا من البنوك التجارية ولا يحق لنا [illegible] الأموال ونحن نفكر بشكل تجاري ودورنا تجاري وليس تنموي .

وبمداخلة من المساهم الدكتور عمر الحسيني توجه بالشكر للشريك الاستراتيجي والداعم الكبير للبنك وهو بنك الاسكان وأعضاء مجلس الادارة والقائمين بأعمال المصرف من موظفين وادارة تنفيذية عليا وخص بالشكر السيد الرئيس التنفيذي فادي الجليلاتي وأثنى على جهوده الكبيرة من خلال قلب المعادلة التي كانت قائمة سابقاً والتي تجلّت في تحقيق ربحية في البيانات المالية للربع الاول لعام 2022 ، واوصى للمساهمين بعدم التخلي عن أسهمهم لما سيكون للمصرف من مستقبل زاهر .

كما تقدم المساهم محمد قبنض بالشكر أيضاً للرئيس التنفيذي وكادر المصرف الدولي للتجارة والتمويل

من جانبه المساهم الدكتور وليد الاحمر تقدم أيضاً بالشكر للشريك الاستراتيجي على الدعم الذي يقدمه للبنك وتمنى باستمرار هذا الدعم كما توجه بالشكر الخاص للسيد عمار الصفدي رئيس مجلس الإدارة على دعمه المتواصل واهتمامه بالبنك مع شكر الادارة التنفيذية للمصرف وبين بأنه وبعد سماع ماتقدم به السيدة رئيس الجلسة والسيد الرئيس التنفيذي نلاحظ تطور بالاجتماع بشكل عام وما تم تقديمه من أرقام منذ بداية النصف الثاني من العام 2021 يدعو للتفاؤل ، ومن الواضح جداً أنه يوجد انطلاقة جديدة وحقيقية كما لفت نظره اعادة تقييم الفروع وهذا يعتبر مؤشر ايجابي لم يره لدى البنوك الأخرى، بالاضافة إلى أن الافصاح الذي تم عن ارباح الربع الأول لعام 2022 يبشر بالخير ، كما أشار الى حجم الديون المتعثرة وماتم تحصيله خلال 2021 والنصف الاول من 2022 حيث يتبين وجود انخفاض بأرقام الديون الغير عاملة وهذا أمر جيد .

كما بيّن السيد الدكتور وليد الأحمر بأنه لولا تكليف الضريبة خلال العام 2021 والذي يعتبر أمر طارئ كان المصرف قد حقق أرباح تفوق 2.8 مليار ل.س واستطاع حينها زيادة رأسماله وصولاً الى العشرة مليار .

بمداخلة المساهم المهندس أيمن قوصرة فقد اعترض على عدم تنفيذ الوعد المأخوذ خلال اجتماع الهيئة العامة السنة الماضية بخصوص حضور اجتماع بتاريخ 2021/08/01 لمناقشة الديون المتعثرة للسيد نجيب العساف والخاصة بكفالات السكر.

فأجابت السيدة رئيس الجلسة بأن الحوار المفتوح تمّ وبحضور عدد من المساهمين الى الإدارة العامة وتم مناقشة العديد من الأمور ومن ضمنها كفالات السكر .

في حين اقترحت على المساهم السيد قوصرة أخذ موعد من السيد الرئيس التنفيذي للمصرف للاستفسار منه عن كل تساؤلاته .

من جهته بين السيد الرئيس التنفيذي وفيما يخص كفالات السكر بأن المصرف ليس بنك مقرض بل هو مدير حساب لكفالات قرض السكر وعلى صعيد متابعة ملف الكفالات فقد قام بنك الإسكان والبنك الأردني الكويتي بتسييل قيمة الكفالات والتي تشكل نصف قيمة القرض في حيت تجري المتابعة مع بنك الإسكان وبوتيرة سريعة لاسترداد قيمة الكفالات المتبقية .

من جهته السيد حسان يعقوب عضو مجلس الادارة طلب من مدقق الحسابات الخارجي أن يتم في السنوات القادمة عرض [illegible] عن طريق شاشات عرض ويتم الشرح عليها .

فبينت الدكتورة ليلى السمان أن مسؤولية مدقق الحسابات هي قراءة رأيه في الحسابات والمعايير الدولية والتي تتطلب عدد من الافصاحات في فقرة الرأي ولهذا السبب فهي طويلة وبالنسبة لعرض البيانات المالية فإنه ليس من مهمة المدقق الخارجي عرضها على الشاشة وهي مهمة الادارة العامة في المصرف وبالنسبة لأي تساؤل من قبل المساهمين فسيتم الرد عليه من قبل المدقق الخارجي .

من جانبه أبدى المساهم الدكتور زياد زنبوعة رغبته بالاجابة من قبل المدقق والادارة التنفيذية على التساؤلات التالية :

1. حول مخصصات الخسائر حيث أن القسم الاكبر من التقرير ركز على هذا الأمر فهل هنالك اختلافات مابين تقديرات التدقيق الداخلية بموضوع المخصصات الائتمانية وبين ما يمكن أن تراها من وجهة نظرك ؟
2. فروقات سعر الصرف حيث تحدث المدقق الخارجي عن بيان الدخل والمركز المالي فماذا عن بيان ثالث يدعى بيان التدفقات النقدية ؟.
3. الأثر التكنولوجي في اعداد القوائم والحسابات المالية فهل هناك اختلافات مابين الطريقة اليدوية والطريقة التكنولوجية وهل يمكن الوثوق بها ؟.

الموضوع الآخر بخصوص التدفقات النقدية فلماذا لم يتم تنزيل ربح القطع البنيوي من التدفقات التشغيلية ، وبخصوص أثر سعر الصرف يرجى بيان تفصيلات الرقم 124 مليار فهل يتضمن هذا أيضاً ربح القطع البنيوي أم لا ويرجى تفصيل هذا الرقم .

فأجاب المدقق الخارجي عن الموضوع الاول : أنه بالنسبة للمحفظة فما أستطيع التصريح به هو أن الادارة قامت بتطبيق القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وأي توضيحات أخرى أتمنى من الادارة التنفيذية الاجابة عليها .

بالنسبة للأثر التكنولوجي فكلنا يعرف إلى أين وصلت تقنيات المعلومات ولا بدّ من فحص عن طريق متخصصين تكنولوجيا المعلومات للتأكد من مدى سلامة أنظمة البنك المعمول فيها والتي تؤدي إلى عكسها واستخراج البيانات المالية ومن المؤكد أن عمل البنوك مؤتمت بالكامل واستخراج البيانات المالية يبدأ من أنظمة المعلومات .

وبخصوص موضوع التدفقات النقدية وضح السيد حبيب بارد / رئيس المجموعة المالية للمصرف أنه في ضوء تغيرات سعر الصرف يعزل تغيير سعر الصرف بسطر معين في نهاية قائمة التدفقات النقدية، كما أن قائمة التدفقات النقدية المعروضة تعكس الواقع الحقيقي للأرقام دون أثر سعر الصرف وتغيرات سعر الصرف موضحة بنهاية القائمة .

وبمداخلة من الدكتور مصطفى العبدالله الكفري عضو مجلس الادارة حول موضوع التدفقات النقدية أوضح بأنه قد أجاب السيد المدير المالي أننا أحياناً نضع ماهو الربح وماهو ربح القطع البنيوي بالأسفل كملاحظة وبكلمة السيد رئيس الجلسة بلغت أرباح قبل الضريبة 57 مليار ليرة سورية منها أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة وهذا الامر واضح في تقارير المصرف والمدقق الخارجي فيما يتعلق بهذا الامر .

وبمداخلة أخرى للمساهم الدكتور وليد الأحمر بخصوص موضوع الضريبة المالية الطارئة التي غيرت نتائجنا في العام الماضي كان هناك اعتراضات على ضريبة رواتب غير السوريين فماهي نتيجتها ؟

وبالموضوع المالي تمنى التوسع بالمحفظة الائتمانية لكافة الشرائح لضمان عدم التركز وتمنى التوسع بالحصة السوقية للعودة إلى المركز الريادي بين المصارف .

فأوضحت السيدة رئيس الجلسة أن جميع البنوك السورية التي لديها عمالة غير سورية ضمن أعداد عمالتها لديها هذه المشكلة مع وزارة المالية وفي القانون هناك بند كل من يتقاضى أجراً لقاء عمله في سوريا سواء كان هذا الأجر من سوريا أو خارجها تقع عليه ضريبة وهذه المسألة لم تكن واضحة لدى المصارف و الكثير من الشركات على الرغم من أن السادة الرؤساء التنفيذيين في المصرف في بداية الأزمة ارتؤوا أن رواتبهم لايمكن أن تتحملها البنوك السورية فذهبوا إلى البنك الأم ليتحمل هذه الرواتب

وقاموا بتسجيل مبالغ بسيطة في سوريا كرواتب لهم وتم دفع الضريبة عليها ولكن وزارة المالية لم تقتنع بهذا الأمر وطبقت المادة القانونية وهناك اختلاف في رؤية البنوك ووزارة المالية ولجان الاعتراضات لم تكن مقتنعة وبالنتيجة كلنا سنرضخ لحكم القضاء .

وأوضح السيد الرئيس التنفيذي للمصرف أنه تم الاعتراض على التكليف الضريبي أمام لجنة فرض الضريبة على أسس التكليف في حين تم رفض الاعتراض وصدر قرار من لجنة فرض الضريبة بردّ الاعتراض وعليه قمنا بالاعتراض لدى لجنة إعادة النظر وقدمنا كل التأكيدات والدفوعات اللازمة وذلك بالتوازي مع تكليف المحامي الكتور محمد خير العكام برفع دعوى أمام مجلس الدولة للمطالبة باسترداد المبالغ المدفوعة .

من جانبها السيدة رئيس الجلسة طلبت التصويت على التقريرين السابقين .

القرار الأول: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية 2021 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة 2022 .

صدق القرار باجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني : وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2021 وفق ما جاء فيها .

صدق القرار باجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند الرابع: انتخاب مدققي الحسابات وتحديد تعويضاتهم

استناداً للقوانين النافذة لاسيما قانون إحداث المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 و تعديلاته و كذلك قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ، يجب إخضاع البيانات المالية للمصارف إلى تدقيق من مدققي حسابات معتمدين لدى جهات مختصة لاسيما مصرف سورية المركزي.

حيث ألزمت تلك القوانين أن تتولى الهيئة العامة للمصرف انتخاب مدققي الحسابات و تعيين تعويضاتهم استناداً لأحكام الفقرة /4/ من المادة /168/من القانون المذكور .

كما أن المادة /16/ من النظام الأساسي للشركة قد أشارت إلى أن الهيئة العامة تقوم بتعيين مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الاختصاص و السمعة الجيدة و المشهود بنزاهتها و كفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية والمحاسبية مفوضاً خارجياً لمراقبة وتدقيق حسابات المصارف ضمن معايير المحاسبة الدولية.

عرض رئيس الجلسة على السادة المساهمين تعيين السيد فرزت العمادي كمدقق لحسابات الشركة وذلك لعام 2022 .

كما اقترح رئيس الجلسة تفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب، على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية و إجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي و نصف سنوي واعتماد نماذج قرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة .

القرار الثالث: وافقت الهيئة العامة بالاجماع على تعيين السيد فرزت العمادي مدققاً خارجياً لحسابات المصرف لعام 2022 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابه .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند الخامس: المصادقة علي تعويضات مجلس الإدارة لعام 2021 والبحث في تعويضات لعام 2022.

بين رئيس الجلسة أنه استناداً إلى أحكام المادة /156/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 و المتعلقة بتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وعملاً بأحكام المادة /11/ الفقرة /6/ من النظام الأساسي للمصرف، فقد بلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2021 بواقع مبلغ / 253,150,000 / ل.س وهي تتضمن بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس .

وفيما يتعلق بتعويضات عام 2022 فيوصي المجلس لهيئتكم الكريمة ببقاء هذه التعويضات كما تم إقرارها بموجب موافقة الهيئة العامة غير العادية باجتماعها بتاريخ 2021/6/22 .

وأوصى رئيس الجلسة بإقرار تعويضات عام 2021 المبينة أعلاه ، واعتماد ذات مبلغ التعويضات عن عام 2022 المقر سابقاً لقاء حضور جلسات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عن المجلس بواقع مبلغ مليونين ونصف ليرة سورية عن كل جلسة مجلس ادارة قبل اقتطاع الضريبة ومليون وسبعمائة وخمسين ألف ليرة سورية عن كل جلسة للجان المنبثقة عن مجلس الادارة عن عام 2022.

القرار الرابع : المصادقة على مبلغ تعويضات عام 2021 المبينة أعلاه ، والابقاء على مبلغ مليونين ونصف ليرة سورية عن كل جلسة مجلس ادارة قبل اقتطاع الضريبة ومليون وسبعمائة وخمسين ألف ليرة سورية عن كل جلسة للجان المنبثقة عن مجلس الادارة عن عام 2022 وذلك حسب قرار الهيئة العامة غير العادية 2021/06/22 .

صدق القرار باجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند السادس: تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة .

أشار رئيس الجلسة إلى أنه بلغ الدخل الشامل العائد إلى مساهمي المصرف لعام 2021 مايعادل /56,371,419,815/ ل.س ، وقد تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2021 بمبلغ /47,496,648/ ليرة سورية استناداً إلى المادة رقم /197/ من قانون الشركات الصادر بتاريخ 14 شباط 2011 وتعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 بقيمة 10% من الارباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة .

فيما تم تكوين احتياطي خاص للعام 2021 بمبلغ /47,496,648/ ليرة سورية استناداً إلى المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 و تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 وبما يعادل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة .

وعليه و بعد تكوين الاحتياطيات وتدوير مبلغ /57,029,929,946/ ليرة سورية والذي يمثل ارباح فروقات القطع غير المحققة إلى الأرباح المدورة غير المحققة ليصبح رصيدها /112,535,409,996/ ليرة سورية، سيتم إضافة الخسارة المحققة البالغة /753,503,427/ ل.س إلى رصيد الأرباح المتراكمة المحققة ليصبح رصيدها خسارة متراكمة بمقدار /514,670,360/ ليرة سورية.

أوصى رئيس الجلسة بالمصادقة على تكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين النافذة ووفق ما ورد بمتن هذا البند.

القرار الخامس: المصادقة على تكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين النافذة .

صدق القرار باجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند السابع: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الدورة المالية لعام 2021

بين رئيس الجلسة أنه وفقاً لأحكام المادة /168 / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة (المصرف الدولي للتجارة و التمويل) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة باطلاعها على البيانات المالية المقدمة

إليها خلال دورة إنعقادها العادية السنوية بما يؤكد أن مجلس الإدارة لم يتسبب ولم يلحق أي ضرر مادي و لم يرتّب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف , فضلا عن أن المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في 2021/12/31. ونظراً لكون البيانات المالية المدققة و المعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة و من مدققي الحسابات والتي لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الادارة من أي نوع كان كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول المجلس على أية مكاسب قانونية.

أوصى رئيس الجلسة على الهيئة العامة للمصرف إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2021/12/31.

القرار السادس : إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل عن السنة المالية 2021 إبراءً عاماً وشاملاً .

صدق القرار باجماع الحضور الممثل في الاجتماع

بانتهاء مناقشة كامل بنود الاجتماع ، أعلن رئيس الجلسة وبعد تقديم الشكر لجميع المساهمين على حضورهم وتحملهم عناء السفر متمنياً للجميع الصحة والعافية , وخصّ بالشكر مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية ومندوبي مصرف سورية المركزي، اختتام أعمال الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل ، بتمام الساعة 1.15 من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق لـ 14 من شهر حزيران لعام 2022.

مقرر الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
جنان الكجو	عمر الحسيني / وليد الأحمر	أيمن أبو زيتون / جورجيت النصر

رئيس الجلسة / د. ديالا الحج عارف

صورة طبق الأصل